المناطق الحرة كرافعة إستراتيجية لتنمية المناطق الحدودية في الجزائر بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس نموذجا– دراسة على ضوء أحكام قانون المالية لسنة 2025 والقانون 15/22 والمرسوم التنفيذي 168/24 –

Free zone as a strategic lever for the development of border areas The case of el hadada municipality in souk ahras province A Study in light of the provisions of the 2025 finance law, law N°22/15, and executive decree N° 24/168

حاتم عمارة[1]*

[1] جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ، h.amara@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 13 /2025/07 تاريخ القبول: 01 /2026/05 تاريخ النشر: 01 /2026/06

ملخص:

تتناول هذه الدراسة امكانية إنشاء منطقة حرة في بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس كأداة و آلية إستراتيجية تنموية و ذلك على ضوء أحكام قانون المالية لسنة 2025 و كذلك القانون 15/22 يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة و المرسوم 168/24 الذي يحدد كيفيات منح تسيير المناطق الحرة، ومن خلال هذه الدراسة سوف نبرز الامكانات الاقتصادية و الاجتماعية و اللوجستية التي تمكن البلدية لإحتضان هذا المشروع ناهيك عن موقعها الإستراتيجية على الحدود مع الجمهورية التونسية مما يجعلها مؤهلة لتكون منطقة تبادل تجاري، كما سيتم استعراض الأثار و الانعكاسات المحتملة لإنشاء المنطقة الحرة في ظل التحديات و الرهانات القائمة خاصة البطالة، الفقر، التهريب و العزلة و التهميش.

* المؤلف المرسل

وقد خلصت الدراسة إلى أن بلدية الحدادة مرشحة لتكون منطقة حرة و نموذجا للتنمية الإقتصادية الحدودية شرط التطبيق الفعلي لأحكام القوانين السارية المفعول و إستغلال الإمكانات و المقومات التي تتوفر عليها هذه المنطقة.

كلمات مفتاحية: المنطقة الحرة، بلدية الحدادة، قانون المالية 2025، القانون 15/22، تنمية المناطق الحدودية

Abstract:

This study addresses the possibility of establishing a free zone in the municipality of Haddada in the state of Souk Ahras as a strategic developmental tool, in light of the provisions of the Finance Law of 2025 as well as Law 22/15, which defines the legal framework and general rules governing the exploitation of free zones in Algeria, and Executive Decree 24/168, which outlines the methods for granting privileges for managing free zones. Through this study, we will highlight the economic, social, and logistical potentials that enable this municipality to host this project, not to mention its strategic location on the border with the Republic of Tunisia, which makes it qualified to be a trading and logistical exchange area. Additionally, it will review the potential impacts and repercussions of establishing the free zone in light of existing challenges and stakes, particularly unemployment, poverty, smuggling, isolation, and marginalization. The study concluded that the municipality of Haddada in Souk Ahras is a candidate to become a free zone and a model for cross-border economic development, provided that the laws in force are effectively implemented and that the potentials and resources available in this area are utilized.

Keywords: the free zone, al hadada, the 2025 financial law, law 22/15, development of border areas..

1. مقدمة:

تواجه الجزائر جملة من التحديات و الرهانات التنموية، من أبرزها معالجة التفاوتات الجهوية في مستويات التنمية، حيث تتمتع بعض الأقاليم بمقومات الحياة الأساسية و بنى تحتية متكاملة، في حين تعاني أخرى من العزلة و التهميش و الفقر و البطالة، كما تسعى الدولة في سياق مواز إلى تنويع الاقتصاد

الوطني و الخروج من دائرة الإعتماد على المحروقات في ظل التقلبات و الأزمات الإقتصادية العالمية ذات الصلة، وتعد المناطق الحدودية من أكثر المناطق التي يظهر فيها و تتجلى بها مظاهر التهميش و الهشاشة الإجتماعية، ناهيك عن الإزدياد المخيف لظاهرة التهريب و الإقتصاد الموازي و المتاجرة بالعملة نظرا لمحدودية التفاعل و الإندماج في الدورة الإقتصادية.

وفي هذا الإطار عملت الجزائر على إيجاد الآلية و الأداة التي من شأنها تحقيق التوازن و الإنصاف المجالي و الإقليمي من جهة و جذب الإستثمارات و تحفيزها من جهة أخرى في المناطق الحدودية، وقد برزت فكرة إنشاء و تفعيل المناطق الحرة للواجهة في السنوات الأخيرة ليتم تبني هذه الآلية من خلال القانون 15/22 الذي يحدد الإطار العام و القواعد العامة التي تنظم و تحدد شروط إستغلال المناطق الحرة في الجزائر، و المرسوم التنفيذي 168/24 الذي يحدد كيفية منح الإمتياز على تسيير المناطق الحرة ليأتي قانون المالية لسنة 2025 و يؤكد هذا التوجه.

ترتبط التنمية في المناطق الحدودية إرتباطا وثيقا بإنشاء و تفعيل المناطق الحرة كآلية فعالة للقضاء على كل الفوارق الإقليمية و جذب الإستثمار و تحقيق التنويع الإقتصادي، و على إعتبار بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس منطقة حدودية فإنشاء منطقة حرة في هذه المنطقة في ظل الإمكانيات التي تحوزها من شأنه أن يقضي عل كل مظاهر التهميش و العزلة التي تعاني منها هذه البلدية.

فكيف يمكن للمناطق الحرة في ظل الإطار التشريعي و القانوني الحالي أن تعمل و تساهم في دفع عجلة النمو في المناطق الحدودية عامة و في بلدية الحدادة خاصة؟

وإنطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية تبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية التي من شأنها أن تسهم في تحليل الموضوع و الإحاطة به من كل جوانبه، وهي كالآتي:

- ماهو مفهوم المناطق الحرة و ما دورها في تنمية المناطق الحدودية ؟
- ماهي النصوص القانونية و التنظيمية التي تؤطر إنشاء و تسيير و إستغلال المناطق الحرة في الجزائر ؟
- ماهي المقومات و الإمكانات التي تتوفر عليها بلدية الحدادة و تؤهلها لإحتضان مشروع المنطقة الحرة ؟
- ما هي إنعكاسات إنشاء منطقة حرة على بلدية الحدادة ؟

إستنادا إلى ما سبق من عرض للإشكالية و الأسئلة الفرعية، فمن الضروري وضع مجموعة من الفرضيات، تتمثل في:

- توفر إطار تشريعي واضح للمناطق الحرة يجعل إقامتها في بلدية الحدادة ممكنة و قابلة للتنفيذ.

- إنشاء منطقة حرة يسهم في تحسين المستوى المعيشي و البنى التحتية و القضاء على البطالة.
- توفر الحدادة على مؤهلات و مقومات يجعلها بيئة مناسبة لإنشاء منطقة حرة مستدامة.
- الموقع الجغرافي لبلدية الحدادة يسمح بأن تكون بوابة للتبادل التجاري.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح و تبيان دور المناطق الحرة في تنمية المناطق الحدودية مع التركيز على بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس كنموذج يمكن الإعتماد عليه، خاصة في ظل تصنيف هذه البلدية ضمن مناطق الظل من جهة و موقعها الحدودي و الإستراتيجي مع تونس من جهة أخرى، إضافة إلى ما تعانيه من مشاكل إجتماعية و إقتصادية كبيرة و متراكمة.

الإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بالموضوع من كل جوانبه تستدعي تناوله من خلال مبحثين، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

المبحث الأول: المناطق الحرة في التشريع الجزائري ودورها في تنمية المناطق الحدودية.

المبحث الثاني: من التهميش والظل إلى الريادة والفعالية: إمكانية إنشاء منطقة حرة في بلدية الحدادة لتحقيق التنمية والإنصاف المجالي.

2. المبحث الأول: المناطق الحرة في التشريع الجزائري ودورها في تنمية المناطق الحدودية

تعتبر المناطق الحرة من أهم الأدوات و الآليات الإقتصادية التي تعتمد عليها الكثير من الدول لدفع عجلة التنمية و تحقيق النمو الإقتصادي خاصة في المناطق الحدودية، و الجزائر كغيرها من الدول و في ظل التحديات التنموية و الإجتماعية التي تشهدها المناطق الحدودية عملت على سن قوانين و مراسيم لتفعيل و إنشاء هذه المناطق سعيا منها لبعث و خلق فرص للتنمية و تحقيق التكامل و الإنصاف الإقليمي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى الإطار النظري و المفاهيمي للمناطق الحرة مع تسليط الضوء على القوانين الجزائرية التي من خلالها سوف يتم تفعيل هذه الآلية.

1.2 المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمناطق الحرة

قبل التطرق للتنظيم التشريعي للمناطق الحرة في القانون الجزائري وجب أن نعرج على فهم هذه الآلية الإقتصادية وذلك بالتطرق إلى تعريفها وكذلك أهدافها، ناهيك عن دورها في دفع عجلة التنمية وجذب الاستثمارات وتحقيق التنويع الاقتصادي وتنويع القاعدة الانتاجية ومصادر الدخل.

1.1.2 الفرع الأول: تعريف المناطق الحرة وأهدافها

يعود ظهور المناطق الحرة إلى العصر الروماني حيث تم إنشاء أول منطقة حرة منذ ما يقارب 2000 سنة على جزر **delos** في بحر **egee**، ولقد تم تطبيق مجموعة من التدابير الخاصة في هذه المنطقة كالإعفاء من الرسوم وتسهيل وتبسيط الإجراءات والقوانين التي تحكم هذه المنطقة، وهو ما انعكس بالإيجاب وأصبحت الجزيرة منطقة و مركز للتبادل التجاري (محمودي، 2002)، وقد ظهرت العديد من المناطق الحرة في حوض البحر الأبيض المتوسط كمنطقة جبل طارق سنة 1704، لتنتشر بعد ذلك و بشكل سريع في |أوربا (لطيفة، 217/2014).

أما بخصوص تعريف المناطق الحرة فقد تم تعريفها على أنها عبارة عن مساحة يتم تخصيصها من طرف الدولة المستقبلة و يتم التعامل فيها على أساس أنها تقع خارج المنطقة الجمركية و تخضع لمعايير التجارة الخارجية، ويتم فيها تبادل و تداول البضائع و الخدمات و كذا التصنيع دون قيود أو رسوم (غنية، 2017)، وعرفت كذلك على أنها جزء من أرض الدولة تقع عادة على المعابر البحرية أو البرية أو بالقرب منها، على أن يتم عزلها عن الإقليم التابع للدولة، وذلك بإخضاعه لقوانين خاصة شرط خضوعه للسيادة الكاملة للدولة المضيفة (علي، 2007).

وعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافيا حيث تسهل الحكومات النشاط التجاري والصناعي من خلال الحوافز الجبائية والتنظيمية ودعم البنية التحتية.(UNCTAD, 2019)

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرفت المادة 2 من القانون 15/22 المؤرخ في 20 يوليو 2022 المناطق الحرة على أنها تلك الفضاءات المحددة ضمن الإقليم والاختصاص الجمركي، ويتم ممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية وكذا الخدماتية.

وعليه يمكن أن نعرف المناطق الحرة على أنها تلك المناطق التي يتم تخصيصها من طرف الدولة المستضيفة لإقامة أنشطة صناعية، تجارية وخدماتية وتكون خاضعة لأحكام وقوانين خاصة من خلالها يتم منح مجموعة من الامتيازات والإعفاءات للمتعاملين الاقتصاديين وهذا من أجل بعث التنمية خاصة في المناطق التي تعاني من التهميش والفقر و البطالة.

ولإنشاء المناطق الحرة أهداف تسعى الحكومات لتحقيقها أهمها:

- تحفيز التنويع الأقتصادي.
- توفير مناخ استثماري جاذب ومستقطب.

- القضاء على البطالة.
- دفع عجلة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي خاصة في المناطق الهشة.
- تعزيز الصادرات و تنويع الانتاج.
- توفير العملة الأجنبية.

2.1.2 الفرع الثاني: المناطق الحرة آلية فعالة و متعددة الأبعاد

تلعب المناطق الحرة دورا هاما في اقتصاديات الدول و لها دور و وظيفة متعددة الأبعاد خاصة في المناطق الحدودية، فإضافة للأهمية الإقتصادية يظهر دور هذه المناطق على الصعيد الأمني و الإجتماعي.

- **البعد الإقتصادي:** تعتبر المناطق الحرة ركيزة أساسية لبعث التنمية و تحفيز النمو الاقتصادي خاصة في المناطق التي تعرف هشاشة اقتصادية و اجتماعية و ذلك من خلال:

- جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية: و يعود ذلك الى مناخ الأعمال الذي توفره الدولة المضيفة في هذه المناطق من خلال منح المزايا و الإمتيازات الجبائية و شبه الجبائية.
- تعزيز الصادرات: فمن خلال استغلال المعابر الحدودية يتم تسهيل نقل السلع الى الأسواق المجاورة.
- تحقيق التنويع الاقتصادي: من خلال انشاء المناطق الحرة يتم تفعيل و تنشيط قطاعات مختلفة خاصة تلك التي توليها الدولة أهمية و هو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تنويع القاعدة الانتاجية و الخروج من الاعتماد على قطاع المحروقات.

- **البعد الاجتماعي:** إضافة الى الدور الاقتصادي الذي تلعبه المناطق الحرة هناك دور و بعد اجتماعي لهذه المناطق يتجلى و يظهر خاصة في المناطق الحدودية و تلك التي تعاني من الفقر و البطالة و العزلة فهي تساهم في:

- القضاء على البطالة.
- تشجيع التكوين المهني في المجالات التي يكون عليها طلب في المناطق الحرة.
- القضاء على التهريب و الاقتصاد الموازي غير رسمي.
- المحافظة على الاستقرار الاجتماعي.
- القضاء على الهجرة السرية.

- **البعد الأمني**: نتيجة لإرتفاع مستويات البطالة و انتشار الفقر في المناطق الحدودية، فمعظم شباب هذه المناطق يمتهنون التهريب بكل أنواعه و المتاجرة بالعملة ناهيك عن الخطر الداهم و المتمثل في ادخال المخدرات و المهلوسات العقلية، لذلك تعتبر فكرة المناطق الحرة حلا جذريا و استراتيجيا و أمنيا و هي آلية فعالة للقضاء على كل الظواهر و الآفات، و قد أكدت العديد من الدراسات ان انشاء المشاريع الاقتصادية في المناطق الحدودية له الدور الكبير في الاستقرار الاجتماعي و الأمن المحلي.
- **البعد العمراني**: إنشاء المناطق الحرة يساهم بشكل أساسي في التنمية الحضرية خاصة ما تعلق بالعمران و البنية التحتية من طرق و شبكات اتصال، وظهور نسيج عمراني جديد.

2.2 المطلب الثاني: الإطار التشريعي للمناطق الحرة في الجزائر

يلعب الاطار القانوني و التشريعي الدور الرئيسي و الركيزة الأساسية لإنشاء و إنجاح تجربة المناطق الحرة، فمن خلاله يتم تحديد شروط الانشاء و كيفيات التسيير و الإمتيازات الممنوحة، و سعيا من المشرع الجزائر إلى بلورة فكرة و سياسة إنشاء المناطق الحرة أقر مؤخرا مجموعة من النصوص القانونية تمثلت أساسا في قانون المالية لسنة 2025 و القانون 15/22 و المرسوم التنفيذي 168/24، مما يعكس التوجه الذي تنتهجه الدولة لتفعيل هذه الآلية بشكل عملي على أرض الواقع.

1.2.2 الفرع الأول: الأساس القانوني لإنشاء المناطق الحرة في ظل القانون 15/22 و المرسوم التنفيذي 168/24

جاء القانون رقم 15/22 (القانون22/15، 2022) المؤرخ في 20 يوليو 2022 ليؤسس و يحدد الإطار القانوني و القواعد العامة التي تنظم إنشاء و تسيير و شروط و إستغلال المناطق الحرة في الجزائر، وذلك سعيا من الدولة إلى توفير بيئة و مناخ إستثماري جاذب و مستقطب للاستثمارات المحلية و الأجنبية من جهة و باعث للتنويع الاقتصادي من جهة أخرى، خاصة في المناطق الحدودية و المناطق التي تعاني من الفقر و البطالة و الهشاشة الإجتماعية، ويعتبر هذا القانون الأساس التشريعي لفكرة و نهج المناطق الحرة و التي كانت و لفترة طويلة مطروحة لكن بدون ضوابط و تأطير واضح، وقد توج هذا القانون بمرسوم تنفيذي رقم

168/24 الذي جاء ليحدد كيفيات منح الإمتياز لتسيير المناطق الحرة (المرسوم24/168، 2024).

ويتم إنشاء المنطقة الحرة بناءا على اقتراح يقدمه الوزير المكلف بالتجارة أو الوزراء المعنيون و ذلك بموجب مرسوم تنفيذي يتم فيه تحديد الموقع الجغرافي، الحدود و كذا المساحة و المكونات و الأنشطة الممكن ممارستها (القانون22/15، 2022)، والتي يمكن أن تكون صناعية، تجارية أو خدماتية خاصة ما تعلق منها بالتصدير (المرسوم24/168، 2024).

وتقوم الدولة بتهيئة المنطقة الحرة بربطها بمختلف الشبكات(غاز، كهرباء، ماء و اتصالات)، ويمنح إمتياز تسييرها مقابل أتاوة يتم دفعها لدى مصالح أملاك الدولة من طرف وزير التجارة لمؤسسة عمومية ذات طابع تجاري أو صناعي، على أن تخضع هذه الأخيرة للتشريع و التنظيم الخاص بالجمارك و البيئة و الصرف و التشغيل (القانون22/15، 2022).

وتجدر الإشارة أن عملية منح الإمتياز لتسيير المنطقة الحرة يكون عن طريق دفتر شروط و إتفاقية و ذلك لمدة 65 سنة قابلة للتجديد بناءا على طلب أحد الطرفين أو أحدهما قبل إنقضاء المدة بسنة (المرسوم24/168، 2024).

يتم إعفاء جميع الأنشطة داخل المنطقة الحرة من الحقوق و الضرائب و الرسوم و كذا الإقتطاعات الجبائية و شبه جبائية وكذا الجمركية بإستثناء الحقوق و الرسوم الخاصة بالمركبات و السيارات السياحية، وكذا إشتراكات الضمان الإجتماعي الجزائري (القانون22/15، 2022)، ويقوم صاحب الإمتياز (مسير المنطقة الحرة) بعرض دفتر الشروط للإكتتاب على المتعاملين الإقتصاديين، ومن خلاله يتم تحديد الحقوق و الواجبات الناتجة عن ممارسة الأنشطة في المنطقة الحرة على أن يتكفل صاحب الإمتياز بكل ما له علاقة بأشغال التهيئة داخل المنطقة الحرة (المرسوم24/168، 2024) من تشييد البنايات الموجهة لتسيير المنطقة الحرة وتقديم الخدمات، وكذلك تلك التي يتم بنائها من أجل نشاطات المتعاملين الإقتصاديين.

وقد نصت المادة 9 من القانون 15/22 على الاستثمارات التي يقوم بها الأشخاص المعنويين غير مقيمين يجب أن تكون بعملات قابلة للصرف و المسعرة رسميا من طرف البنك الجزائري، ويمكن للمتعاملين الإقتصاديين داخل المنطقة الحرة بإستيراد و تصدير السلع و الخدمات بكل حرية وفق التشريع و التنظيم المعمول به.

2.2.2 الفرع الثاني: المناطق الحرة في ظل قانون المالية لسنة 2025

جاء قانون المالية (24/08، 2024) لسنة 2025 حاملا بين طياته جملة من الأحكام و التي تؤكد توجه و إرادة الدولة و عزمها على إنشاء و تفعيل المناطق الحرة و إعتمادها كأداة و وسيلة إستراتيجية لدفع عجلة التنمية خاصة في المناطق الحدودية، وقد جاء الفصل السابع مكرر تحت عنوان المناطق الحرة وتم التعرض فيه إلى (24/08، 2024):

- **شروط تهيئة امنطقة الحرة:** بحسب نص المادة 196 مكرر 5 يجب أن يتم تهيئة امنطقة الحرة بطريقة تسهل من عملية الرقابة الجمركية خاصة ما تعلق منها:
  - وجوب تسييج المنطقة مع خضوع مداخلها للرقابة الجمركية.
  - تزويدها بجهاز للكشف و التفتيش.
  - تزويدها بأجهزة لقياس الوزن.
- **دخول البضائع إلى المنطقة الحرة:** يتم إدخال البضائع إلى المنطقة الحرة بناءا على ترخيص و تصريح و يكون مرفوق بالوثائق الخاصة بالبضائع خاصة تلك التي تثبت المنشأ، أما فيما يخص السلع التي يتم تداولها في السوق المحلية فدخولها يكون كذلك بتصريح مؤقت بالتصدير نحو الخارج، وهذا يخص البضائع التي لا تخضع لأي قيد أو حظر كان خاصة ما تعلق منها بالأخلاق و الأداب العامة و الأمن العمومي، النظافة و كذلك الصحة العمومية ولعدة اعتبارات أخرى، كما يمكن إستثناء بعض البضائع من الدخول الى المنطقة الحرة بقرار مشترك من الوزير المكلف بالتجارة و وزير المالية.
- **عملية تسيير المنطقة الحرة:** لضمان السير الحسن للمنطقة الحرة وضع المشرع مجموعة من التدابير و الإجراءات أهمها:
  - مكوث البضائع داخل المعبر الحدودي غير محدد بإستثناء بعض البضائع ذات الطبيعة الخاصة.
  - إعفاء البضائع في المنطقة الحرة من الضمانات المالية.
  - خضوع البضائع للرقابة الجمركية.
- **خروج البضائع من المنطقة الحرة:** أحاط المشرع عملية خروج السلع من المنطقة الحرة لجملة من الشروط تتمثل أساسا في:
  - يتم تصدير أو إعادة تصدير البضائع الخارجة من المنطقة الحرة خارج الإقليم الجمركي.

- يتم إدخالها إلى الإقليم الجمركي شرط أن تكون قد دخلت في إطار إحدى الأنظمة الجمركية المعمول بها و المنصوص عليها في قانون المالية 2025.
- في حال ما تم وضع و عرض البضائع الخارجة من المنطقة الحرة للإستهلاك تخضع هذه الأخيرة للرسوم السارية المفهول عند تاريخ تسجيل تصريح الإستهلاك.

مما سبق بيانه و من خلال أحكام القوانين السالفة الذكر يتبين لنا نية و عزم الدولة على تفعيل نظام المناطق الحرة و جعله من الأولويات و هذا إيمانا من المشرع الجزائري بالدور الذي تلعبه هذه المناطق في النمو الاقتصادي و جذب الاستثمار و تحقيق التنويع الاقتصادي.

3. المبحث الثاني: من التهميش و الظل إلى الريادة و الفعالية: إمكانية انشاء منطقة حرة في الحدادة لتحقيق التنمية و الانصاف المجالي

نظرا للتحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها الجزائر خاصة في ظل التقلبات التي يشهدها سوق النفط و كذا الإرتفاع المتزايد لمعدلات البطالة و ما نتج عنه من ظهور آفات إجتماعية خطيرة خاصة ما تعلق منها بالإنتشار الرهيب و المخيف للمخذرات و المهلوسات العقلية و كذا التهريب، كان لزاما على الدولة التدخل بإعتماد آليات من خلالها يمكن تعزيز التنمية لاسيما في المناطق الحدودية التي تعاني التهميش و الهشاشة الإجتماعية و الفقر و العزلة.

ضمن هذا السياق تبرز بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس كمنطقة مرشحة و مؤهلة لإحتضان مشروع المنطقة الحرة في ظل الإمكانيات و المؤهلات و المقومات الجغرافية و الإقتصادية و الإجتماعية التي تتوفر عليها هذه البلدية الحدودية.

1.3 المطلب الأول: بلدية الحدادة حاضنة محتملة لمنطقة حرة – المقومات و المؤهلات–

يعتمد اختيار موقع المنطقة الحرة لمجموعة من المعايير الموضوعية و الجوهرية وكذا الإستراتيجية ومنها ما يتعلق بالموقع الجغرافي و الموارد الإقتصادية المتوفرة، ومنها ما له علاقة بالحالة الإجتماعية للساكنة و الوضع الإقتصادي للمنطقة، ونظرا لأن بلدية الحدادة تجمع بين متغيرين أساسيين في معادلة المنطقة الحرة و الهشاشة الاجتماعية و إرتفاع نسبة البطالة و إتساع دائرة الإقتصاد الموازي من جهة و توفرها على مؤهلات و مقومات و فرص تنموية واعدة من جهة أخرى، يجعل من هذه البلدية تفرض نفسها كمرشح قوي و بإمتياز لإحتضان منطقة حرة مما يساهم بشكل فعال من قلب الموازين ليصبح التهميش ريادة و الظل فعالية.

1.1.3 الفرع الأول: الموقع الحدودي الإستراتيجي

تتمتع بلدية الحدادة بموقع جغرافي ممتاز فهي تقع على الشريط الحدودي و في نقطة التماس مع تونس مما يجعلها نقطة إشتراك و تداخل جغرافي و تجاري بين البلدين، وتبعد عن عاصمة الولاية بحوالي 42 كلم، و إضافة إلى الحدود المباشرة مع تونس تتميز هذه البلدية بالتضاريس السهلة مما يجعل عملية التهيئة فيها سهلة و قليلة التكلفة، ناهيك عن قربها من الطريق الوطني رقم 16 مما يسمح بربطها بالولايات تبسة، قالمة، عنابة و قسنطينة.

إن الموقع الذي تملكه الحدادة يمكنها من ربط و تفعيل التكامل الإقتصادي المغاربي بين ثلاث دول الجزائر، تونس و ليبيا ويسهل عملية التبادل التجاري، وهو الأمر الذي سوف يكون له الأثر الكبير في إقامة توازن تنموي للمناطق الداخلية عامة و الحدودية خاصة في ظل معاناة هذه الأخيرة من التهميش و العزلة.

2.1.3 الفرع الثاني: الإمكانات الإقتصادية و الإجتماعية

تتوفر بلدية الحدادة على إمكانات و مقومات طبيعية و بشرية تؤهلها و ترشحها لتصبح قطبا تنمويا حدوديا خاصة إذا ما تعلق الأمر بإنشاء منطقة حرة وهو ما سوف يخلق ديناميكية إقتصادية في هذه البلدية، ومن أهم هذه الامكانات و الموارد(SOUKAHRAS, 2022) :

- تتربع بلدية الحدادة على طبقة مياه جوفية في بئر لوحيشي على عمق 250 متر و منسوب يقدر ب 1.928252 هـ.م^3 في السنة، تستخدم الحدادة وحدها ما يقارب 58 **%** من إجمالي هذا الحجم و يصل معدل التدفق إلى 40 لتر في الثانية.
- تبلغ مساحة الحدادة 17600 هكتار منها 9842 هكتار زراعية.
- تمتلك بلدية الحدادة شبكة طرقات يخترقها الطريق الوطني رقم 81 بطول 14،7 كلم و 27 كلم من الطريق الولائي، تضم 54،5 كلم من الطريق البلدي و يبلغ طول الطرق المعبدة 87،5 كلم من إجمالي 96،6 كلم.
- تضم بلدية الحدادة منطقة نشاطات بمساحة 1،8 هكتار موزعة على 12 حصة.
- يتميز سكان بلدية الحدادة بنسبة عالية من الشباب مما يجعلها ذات طابع شبابي و حيوي:
  - السكان الذين يتراوح أعمارهم بين 16-24 سنة يبلغ عددهم 1826نسمة
  - السكان الذين يتراوح أعمارهم بين 25 -45 سنة يبلغ عددهم 3482 نسمة

- السكان الذين يتراوح أعمارهم بين 6-15 سنة يبلغ عددهم 1792 نسمة
- المساحة الغابية تبلغ 4208 هكتار.
- المستوى التعليمي على العموم يعتبر مقبول إذا ما قورن بالبديات المجاورة الأخرى، فنسبة كبيرة من الشباب لديهم شهادات جامعية و شهادات التكوين المهني.

2.3 المطلب الثاني: إنعكاسات و أثار إنشاء المنطقة الحرة في بلدية الحدادة

في ظل الإطار القانوني و التشريعي الجديد الذي وضعه المقنن الجزائري أصبح من الضروري إنشاء المنطقة الحرة في بلدية الحدادة، وذلك بالنظر إلى المقومات و المؤهلات التي تمتلكها هذه البلدية من جهة، و كذلك للإنعكاسات و الأثار الإيجابية التي ستعود على البلدية جراء إقامة و انشاء المنطقة الحرة في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

1.2.3 الفرع الأول: الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية لإنشاء منطقة حرة في بلدية الحدادة

تبعا للتحديات الراهنة و المتعددة التي تعيشها الجزائر و ما أفرزته بات من الضروري العمل على إنعاش الإقتصاد الوطني و تحقيق الإنصاف المجالي و العدالة الإقليمية في مناطق الظل عامة و المناطق الحدودية خاصة، ولإنشاء المنطقة الحرة العديد من الإنعكاسات و الأثار الإقتصادية تتمثل أساسا في:

- **تحفيز و تشجيع الإستثمار:** نظرا للتحفيزات الجبائية و شبه جبائية التي توفرها المناطق الحرة فهي تعتبر آلية فعالة لجذب الإستثمار و المستثمرين المحليين و الأجانب، وهو ما سيبعث على النمو و يجعل من بلدية الحدادة قطبا استثماريا حدوديا.
- **تفعيل و تحقيق التنويع الاقتصادي:** جذب الاستثمار يؤدي إلى تفعيل و تحقيق التنويع الاقتصادي و الاعتماد على قطاعات متعددة كمصدر للدخل و التخلي عن فكرة الإقتصاد الريعي، وهو ما سيعود بالإيجاب على القاعدة الإنتاجية و الصناعي التي ستنشأ على مستوى بلدية الحدادة.
- **خلق فرص للعمل و تقليص البطالة:** نظرا للنقص الكبير الذي تعانيه بلدية الحدادة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدى ذلك الى ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة، وبإنشاء المنطقة الحرة يسمح ذلك بخلق مناصب عمل مباشرة و غير مباشرة.

- **تنمية المهارات:** توفير بيئة استثمارية و مناخ اعمال محفز يؤدي الى تزايد الحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة و الماهرة و هو ما يدفع الشباب إلى اللجوء إلى التكوين و تطوير مهاراتهم مما ينعكس على الحالة الإجتماعية و المستوى التعليمي في بلدية الحدادة.
- **تطوير البنية التحتية:** إنشاء المنطقة الحرة لبلدية الحدادة يساهم في تطوير البنية التحتية وذلك بالعمل على اعادة تهيئة الطرقات و الجسور و شبكات الغاز و الكهرباء و الماء، إضافة إلى ضمان التدفق العالي لشبكة الأنترنيت.
- **تحقيق الإنصاف المجالي:** تعد المنطقة الحرة آلية فعالة و أداة فعالة من خلالها يتم تقليص الفجوة بين مناطق الوطن.

2.2.3 الفرع الثاني: الأثار الأمنية و التنظمية

إضافة للإنعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية تبرز أثار أمنية و تنظيمية لإنشاء المنطقة الحرة في بلدية الحدادة خاصة في ظل تنامي ظاهرة التهريب و المتاجرة غير مشروعة للوقود و البنزين ناهيك عن المخدرات و الحبوب المهلوسة، ويمكن أن نلخص أهم الأثار في:

- **القضاء على التهريب و الإقتصاد الموازي:** تعرف بلدية الحدادة نشاطا غير مشروع و متفشيا بطريقة غير طبيعية، فنظرا لشبح البطالة يمتهن شباب هذه البلدية التهريب كمصدر للرزق خاصة للمواد الإستهلاكية و المواد البترولية، إضافة إلى المتاجرة بالعملة وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني فإقامة منطقة حرة في هذه البلدية سوف يؤدي حتما إلى تقليص و القضاء على التهريب و كل ما هو غير مشروع و غير قانوني و ذلك بتوفير البديل القانوني و المربح.
- **تعزيز الحضور الأمني في المنطقة:** المنطقة الحرة ترجمة و تفعيل و تنشيط لحضور أمني و مؤسساتي للدول، فمن خلالها يتم تدعيم مختلف الوحدات الأمنية ناهيك عن ضرورة الإعتماد على نظام رقابي متطور كإستخدام الطائرات المسيرة و كاميرات المراقبة و غيرها من الأنظمة الحديثة مما يساعد في تعزيز التموقع الإقليمي و محاربة الظواهر الإجرامية التي تعرفها الحدود.
- **مكافحة إدخال المخدرات و المهلوسات العقلية:** التجارة غير مشروعة للمخدرات و المؤثرات العقلية يعتبر تهديد و خطر داهم يهدد مناطق الحدود و شبابها، فالشبكات و العصابات الإجرامية تتخذ من هذه المناطق سبيلا و طريقا لإدخال السموم البيضاء و الحبوب المهلوسة، وقد عرفت هذه الجريمة تزايدا كبيرا خلال السنوات الأخيرة في بلدية الحدادة، و بالتالي

إنشاء منطقة حرة سوف يساهم في الحد من ظاهرة و جريمة تهريب و إدخال و ترويج المخدرات و المهلوسات العقلية خاصة في ظل تعزيز الوجود الأمني و التنسيق و التعاون بين مختلف الوحدات الأمنية من جهة و تعزيز الرقابة الذكية و الإلكترونية من جهة أخرى.

- **رقمنة المعاملات الإدارية:** لضمان السير الحسن للمنطقة الحرة و مواكبة التطوراتن الاقتصادية و الاجتماعية و العولمة التي يعرفها العالم من الضروري رقمنة جميع المعاملات التي تتم على مستوى المنطقة الحرة، وهو الأمر الذي من شأنه إضفاء شفافية أكبر و القضاء على كل مظاهر الفساد الإداري و المالي.

4. خاتمة:

مما سبق بيانه يتضح لنا أن المناطق الحرة تعتبر آلية و أداة فعالة لتحفيز و جذب رؤوس الأموال و تحقيق التنويع الإقتصادي و إعادة توجيه الاستثمارات و تعزيز التنافسية، وقد أخذت هذه الآلية ابعادا تنموية و أمنية و اقتصادية و نتيجة لذلك عمل المشرع الجزائري على وضع و إبراز المناطق الحرة كخيار حيوي و اقتصادي و أمني خاصة في ظل التحولات و الأزمات و الصدمات العالمية المرتبطة بأسعار النفط و المواد البترولية، وقد أكد توجهه هذا من خلال اصدار القانون 15/22 و المرسوم التنفيذي 168/24 ليحدد من خلالهما الاطار القانوني و القواعد العامة التي تنظم و تبين شروط استغلال المناطق الحرة و كيفية منح الإمتياز عليها، و إضافة الى هذا قام المشرع مؤخرا بتخصيص فصل كامل للمناطق الحرة في قانون المالية لسنة 2025.

و لتحقيق تنمية شاملة و الوصول الى عدالة و انصاف اقليمي و مجالي على كامل التراب الوطني إرتأت الدولة الى ضرورة الإنفتاح الإستراتيجي خاصة على المناطق الحدودية في ظل معاناة هذه الأخيرة من التهميش و الإقصاء و ذلك من خلال تفعيل مشروع المناطق الحرة، وتعد بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس من مناطق الظل ومن البلديات التي تعاني العزلة و التهميش و الاقصاء و البطالة و الفقر، وفي نفس الوقت لها من الامكانيات و المؤهلات و المقومات ما يجعلها منطقة تبادل تجاري حر و منطقة لجذب لرؤوس الأموال و إقامة استثمارات نوعية و هو ما يعتبر خيارا استراتيجيا و تنمويا و أمنيا و اقتصاديا و يرتبط برهانات و تحديات عدة أهمها التهريب و المتاجرة بالمخذرات و المهلوسات العقلية و المتاجرة بالعملة و الاقتصاد الموازي.

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج المحورية والمتمثلة في:

- الإطار القانوني والتشريعي القائم يتيح إمكانية إنشاء منطقة حرة في بلدية الحدادة.
- المقومات التي تمتلكها بلدية الحدادة تمكنها من إحتضان مشروع المنطقة الحرة.
- إنشاء منطقة حرة سوف يؤدي إلى تصحيح الاختلالات التنموية الموجودة وتحقيق عدالة مجالية.
- إقامة منطقة حرة في بلدية الحدادة يحول البلدية من التهميش والظل إلى الريادة والازدهار، و يخلق ديناميكية إقتصادية و إجتماعية.
- المنطقة الحرة في بلدية الحدادة آلية فعالة لتنشيط الإقتصاد و خلق فرص العمل.

وفي مايلي بعض التوصيات والاقتراحات التي توصلنا اليها من خلال هذه الدراسة التي من شأنها أن تساهم في جعل بلدية الحدادة نقطة جذب أيساسية في السياسة الاستراتيجية الوطنية للتنمية و تتحول هذه المنطقة من منطقة حدود و عبور الى منطقة حدود و تموقع:

- المشروع ممكن و الموارد متاحة و النصوص القانونية و الارادة السياسية موجودة، لم يبقى الا البدأ في الدراسة و التطبيق.
- التطبيق الفعلي للنصوص القانونية و التفعيل الحقيقي لمشروع المنطقة الحرة.
- اقتراح ادراج مشروع المنطقة الحرة في بلدية الحدادة في القريب العاجل و ضمن أولويات الدولة الاستثمارية.
- التحضير لإحتضان المشروع من خلال البدأ في عملية التهيئة(طرقات، جسور، شبكات الكهرباء و الغاز).
- القيام بدراسة اقتصادية و مجالية للوقوف على الفرص المتاحة وتحديد قابلية الاستثناءمن عدمه.
- إطلاق مشاريع تكوينية على مستوى مراكز التكوين المهني بالبلدية تستجيب للمهن و مناصب العمل داخل المنطقة الحرة.
- ضرورة القيام بإشراك المجتمع المدني في وضع الاقتراحات و تنفيذ مراحل المشروع.
- ربط المعبر الحدودي لبلدية الحدادة بأنظمة رقابة ذكية و رقمية متطورة.
- دراسة امكانية و ربط المنطقة بالسكة الحديدية على أن يكون مخصصا كمرحلة أولى لنقل البضائع.

5. قائمة المراجع:

بطاهر لطيفة، الانعكاسات الاقتصادية لاقامة المناطق الحرة على الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017/2014.

مجاني غنية، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر و الأردن. مجلة العلوم التجارية، الجزائر،2017.

محمد علي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

مراد محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة،دار الكتاب الحديث، مصر، 2002.

القانون 08/24 المؤرخ في 24 نوفمبر 2024 يتضمن قانون المالية لسنة 2025، الجريدة الرسمية العدد 84 الصادرة ب 26 ديسمبر 2024.

القانون15/22 المؤرخ في 20 يوليو 2022 يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة، الجريدة الرسمية العدد 49.

المرسوم 168/24 المؤرخ في 28 ماي 2024 يحدد كيفية منح امتياز تسيير المناطق الحرة، الجريدة الرسمية العدد 36 الصادر في 28 ماي 2025.

UNCTAD , SPECIAL ECONOMIC ZONE, WORLD INVESTMENT REPORT 2019, GENEVA, SWITZERLAND. 2019.

WILAYA DE SOUK AHRAS, ANNUAIRE STATISTIQUE 2022, SOUK AHRAS, 2022.